الأمم المتحدة

DP/FPA/2021/4 (Part II)

Distr.: General
24 May 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2021

7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021، نيويورك

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020

تقرير المديرة التنفيذية

موجز

توافقاً مع قرار الجمعية العامة 267/59، يقدم هذا التقرير ملخصاً لردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، ويلفت الانتباه إلى توصيات محددة موجّهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويركّز التقرير على تقارير وحدة التفتيش المشتركة الستة ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان الصادرة منذ آخر تقرير إلى المجلس التنفيذي في عام 2020 والتي استلمتها المؤسسة قبل إعداد هذا التقرير. ومن مجموع 45 توصية صادرة في التقارير الستة ذات الصلة، هناك 38 توصية موجّهة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان: 24 توصية موجّهة إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان و 14 توصية موجّهة إلى الهيئات التشريعية. ويستعرض هذا التقرير ردود إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصيات ذات الصلة ويتضمن تحديثاً لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في عامي 2018 و 2019.

عناصر مُقرَّر

يودّ المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بهذا التقرير، بما فيه آراء الإدارة حول التوصيات الـ 14 الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة المراد أن ينظر فيها المجلس التنفيذي.

ملاحظة: أُعدّت الوثيقة الحالية بأكملها من قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

21-06739 (A) 240521 250521

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - نظرة عامة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة وملاحظاتها

1 - يقدم هذا التقرير ملخصاً للتقارير الستة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي وردت منذ التقرير السابق المرفوع إلى المجلس التنفيذي [DP/FPA/2020/4 (الجزء 2)] وقبل صياغة هذا التقرير[(1)].

(أ) استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدِّمي الخدمات التجاريين (JIU/REP/2019/9)؛

(ب) استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وتدعيم وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)؛

(ج) السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2) ؛

(د) أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)؛

(هـ) إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5) ؛

(و) تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6).

2 - يرد أدناه ردود الإدارة على التوصيات ذات الصلة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التوصيات الموجّهة إلى الهيئة التشريعية للنظر فيها. ويتضمن المرفق 1 لهذا التقرير ملخصاً إحصائياً للتقارير التي تشكّل موضوع التقرير الحالي؛ ويعرض المرفقان 2 و 3 معلومات عن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات والملاحظات الصادرة في عامي 2019 و 2018 على التوالي؛ ويحتوي المرفق 4 على استعراض عام للتوصيات المتعلقة بالتقارير الواردة في هذا التقرير، ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وموجّهة إلى هيئة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ويبيّن المرفق 5 المواضيع ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021.

ثانيا - ملخص واستعراض تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة

أ - استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدِّمي الخدمات التجاريين (JIU/REP/2019/9)

3 - بين عامي 2012 و 2018، أنفقت 23 مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة 22,4 مليار دولار أمريكي (النفقات، بناءً على البيانات المتاحة) على الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات والسلع ذات الصلة المشتراة من مقدِّمي الخدمات التجارية. ومع ذلك، لا يوجد أي اعتبار محدد أو تقارير منتظمة في هذا الشأن. لذلك، ومن أجل تقييم أفضل طريقة للاستفادة من الاستعانة

(1) ورد التقريران JIU/REP/2020/7 و JIU/REP/2020/8 بعد انقضاء المواعيد المحددة لتحضير هذا التقرير.

بمصادر خارجية، استعرضت الوحدة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية، والتشريعات والسياسات التي تتيح النظر فيها.

4 - وكشف الاستعراض أن الاستعانة بمصادر خارجية ما فتئت تتزايد من حيث الحجم والأهمية منذ آخر استعراض لوحدة التفتيش المشتركة المعنية. وتشمل الفوائد غير الملموسة المحققة ما يلي: تحقيق مزيد من المرونة والسرعة في عقد الاجتماعات اللازمة وتغيير احتياجات المؤسسات؛ وزيادة الخيارات لضمان استمرارية العمل؛ والوصول إلى أحدث المستجدات المالية والأدوات والمهارات التقنية؛ وتنفيذٍ أكثر محايدةً للقواعد. كما جرى تحقيق فوائد ملموسة من حيث توفير التكاليف من خلال: الشروط والأسعار التعاقدية الأكثر ملاءمة للخدمات؛ تحقيق أدنى أعباء لإدارة العقود؛ وتحقيق خصومات مرتبطة بالحجم؛ وخصومات الحالة التنظيمية؛ انخفاض نفقات العاملين؛ سواء العاملين حسب الطلب والعاملين بدوام جزئي؛ واستيعاب الخسائر من قِبل المورّدين؛ وفرض رسوم ثابتة للخدمات؛ وإلغاء تكاليف اقتناء وصيانة المعدات.

5 - في نفس الوقت، وجد الاستعراض أن معظم الكيانات تفتقر إلى سياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات متخصصة في الاستعانة بمصادر خارجية. ولا تميّز هذه الكيانات بين الاستعانة بمصادر خارجية ومعاملات المشتريات القياسية، هذا إلى جانب اتخاذ قرارات الإمداد في الغالب على أساس مخصص، وهو ما أسفر عن مكاسب دون المستوى الأمثل وعن مزيد من الفرص الضائعة. حدد الاستعراض عدّة تحديات ومخاطر متعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية وتشمل: (أ) القوانين الوطنية، مما يقلل من مرونة التوظيف (ب) اهتمام محدودة لدى الدول الأعضاء في هذا الشأن؛ (ج) الوضع القانوني والصفة المتعددة الثقافات للمنظمات الدولية الحكومية، بما يعقّد الاستعانة بمصادر خارجية؛ (د) إجراءات المشتريات وطرائق الدفع المرهقة؛ (هـ) حدود منخفضة للمشتريات المباشرة؛ (و) تقييد الموردين في مؤسسات الأمم المتحدة من خلال الخدمات المتخصصة والمخصصة؛ (ز) ارتفاع تكاليف التحول من الخدمات الداخلية إلى الخدمات الخارجية؛ (ح) محدودية القدرة الداخلية لمؤسسات الأمم المتحدة من حيث مداومة رقابة العمليات وتوفير ضمان الجودة؛ (ط) فجوات التواصل والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية؛ (ي) تهديدات أمن البيانات؛ (ك) القيود المفروضة على الوصول إلى أماكن العمل؛ (ل) تجنب المورّدين للمواقع العالية الخطورة؛ (م) التكاليف غير الظاهرة؛ (ن) سلوكيات غير لائقة من المورّدين.

6 - لمعالجة هذه التحديات، يحتوي الاستعراض على سبع توصيات، كلها ذات صلة بشؤون صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب 43 توصية غير رسمية تنص على مقترحات للتحسينات. ومن بين التوصيات السبع، هناك توصية موجّهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية 2) وستة إلى المديرة التنفيذية (وهي التوصيات 1 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7).

7 - يوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه مع إجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن التقرير (A/75/551/Add.1). ويؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان إرساء وتبني تعريف ونهج وإجراءات مشتركة حول الاستعانة بمصادرة خارجية (التوصية 1). وفي ما يتعلق بالتقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن الاستعانة بمصادر خارجية (التوصية 2)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مشتريات الأمم المتحدة قد رُفِع تقرير بها بوصفها ممارسة مشتركة موحدة جرى تنسيقها من قِبل كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان باستمرار على زيادة مصادر العرض من البُلدان النامية وتسهيل، عند الاقتضاء، مشاركة الموردين من المنشئات الصغيرة والمتوسطة في إجراءات المناقصات (التوصية 3). يُجري صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليلات إستراتيجية مماثلة وفاعلة من حيث التكلفة على

النحو المنصوص عليه في وحدة التفتيش المشتركة (التوصية 4) لجميع الخدمات الاستراتيجية أو عالية القيمة. ويرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقييمات المخاطر الدورية للخدمات الاستراتيجية أو ذات القيمة العالية (التوصية 5). ويؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان إرساء معايير لتوسعات عقود الخدمات الخارجية التي تعدو الأُطر الزمنية القياسية (التوصية 6). ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إرساء خطوات لإدارة انتقال المورّدين (التوصية 7)، مشيراً إلى أن النهج لا يختلف سواءً في ما يتعلق بخدمات الاستعانة بمصادر خارجية أو الخدمات القياسية.

ب - استعراض لحالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)

8 - تمثلت أهداف الاستعراض في تقييم مدى كفاية الترتيبات التنظيمية والهيكلية والتشغيلية لوظيفة التحقيق؛ وتحديد الثغرات والتحديات؛ وكذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في منظومة الأمم المتحدة. كان الاستعراض بمثابة متابعة لتقريرين سابقين للوحدة هما (JIU/REP/2000/9 و JIU/REP/2011/7).

9 - كشف الاستعراض عن تحسّن الوضع إلى حد كبير على مدى العقدين الأخيرين في ما يتعلق بإنشاء ومهنية وظيفة التحقيق. وفي ظل وجود بيئة متطورة، يواجه القسم مطالب وتحديات جديدة. على الرغم من التقدم المحرز، كشف التقرير عن عدّة أوجه قصور وضعف، ولا سيّما التشرذم المستمر في المسؤولية عن التحقيقات والأنشطة ذات الصلة؛ ومستوى استقلال وظيفة التحقيق، وهو شرط أساسي للتسليم الفاعل لولاية التحقيق والأداء غير المتحيز والموضوعي لمسؤوليات التحقيق؛ والهيكل التنظيمي للقسم.

10 - واجه القسم زيادة كبيرة في عدد الشكاوى والتحقيقات، ومثل معظم المؤسسات، لم تكن القدرات والموارد مؤاتية مع الطلب المتزايد، مما يشكل تحدياً مستمراً لإدارة حافظة التحقيق. يتطلب التحقيق في شكاوى التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين مجموعة مهارات متخصصة وكفاءات المحققين إلى جانب القدرة المطلوبة للتحقيق. تستوجب الطلبات المتزايدة على المعلومات المتعلقة بالتحقيق من قبل الدول الأعضاء والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين تطوير استراتيجيات وأدوات اتصال مناسبة. علاوةً على ذلك، وفي العديد من المؤسسات، لا توجد حتى الآن عمليات مرضية للتحقيق في الادعاءات ضد الرؤساء التنفيذيين. هناك أيضاً مجال لمزيد من التحسينات على مستوى التعاون ما بين الوكالات، ومن أمثلة ذلك التعاون في إرساء مصطلحات تحقيق مشتركة وتصنيف للقضايا.

11 - يتضمن التقرير 10 توصيات رسمية، 7 منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (التوصيات الثلاث الأخرى موجودة بالفعل)، إحداها موجّهة إلى المديرة التنفيذية (التوصية 2) والتوصيات الست الأخرى موجّهة إلى المجلس التنفيذي (التوصيات 1 و 5 و 6 و 8 و 9 و 10). وتكمل هذه التوصيات 27 توصية غير رسمية.

12 - يوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه مع إجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن التقرير (A/75/719/Add.1). وفي ما يتعلق بالاستعراض الدوري لميثاق الرقابة الداخلية وإقراره من قِبل مجلس الإدارة (التوصية 1)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (OAIS) يخضع للفحص والتحديث بانتظام، حسب الاقتضاء، وفوّض مجلس الإدارة المديرة التنفيذية بالموافقة على هذا الميثاق. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان باستمرار على تحديث دليل التحقيق

الخاص به، بناءً على التطورات السياسية الجديدة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والسوابق القضائية (التوصية 2). وفي ما يتعلق بالتوصية 5 (التشاور مع المجلس التنفيذي وموافقته على تعيين و/أو عزل مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، فقد حُدِدت فترة ولاية المدير لتصبح من خمس إلى سبع سنوات غير قابلة للتجديد. ويتمتع مدير المكتب بالتواصل غير المحدود مع المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان ملاءمة بعض الجوانب، بينما تتطلب جوانب أخرى تعديل سياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس. ومن حيث الأحكام الخاصة بالمجلس والمعنية باستقلالية القسم وولايته، وميزانيته واحتياجاته من الموظفين واستعراض أدائه (التوصية 6)، يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان ويرصد ما جرى تنفيذه بالفعل من خلال دور اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف. وفي ما يتعلق بالإجراءات الرسمية للتعامل مع الادعاءات ضد مدير وموظفي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق (التوصية 8)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق ينص بالفعل على هذه الإجراءات. أمّا من حيث التقارير المفصلة عن كل من الشكاوى والتحقيقات (التوصية 9)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق يقدم للمجلس التنفيذي في إحاطته غير الرسمية معلومات مفصلة عن الادعاءات الواردة والتحقيقات المنتهية في أي عام من الأعوام. في ما يتعلق بكفاية الموارد والموظفين في وظيفة التحقيق، وبعد أخذ آراء اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف (التوصية 10)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف يتضمن تعليقات، حسب الاقتضاء، بشأن العرض المقترح لمدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق وللإدارة، ودون أن تتطرق هذه التعليقات إلى المخصصات الفعلية التي أدرجتها الإدارة في الميزانية المقدمة إلى المجلس مع العلم بالمواعيد النهائية لتقديم وثائق المجلس.

ج - السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب (JIU/REP/2020/2).

13 - بما أن الموظفين يشكّلون العنصر الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة، فإن التعلُّم أداة لا غنى عنها في تعزيز الجودة والكفاءة لتحقيق أهداف المنظمة. يمكن للموظفين، من خلال التعلم، تطوير معارف ومهارات جديدة واكتساب كفاءات جديدة إلى جانب تحسين التوجهات. التعلُّم ليس اختيارياً: يعد التعلُّم شرطاً أساسياً للمنظمة وموظفيها للتكيف في بيئة شديدة التنافسية. لا يمكن لمنظمات الأمم المتحدة أن تقلت من أو تتخلف عن الانتقال إلى مستقبل العمل، مما يستلزم سرعة حركة المؤسسات والتعلُّم المستمر للأفراد. يُعدّ التعلُّم قوة تحويلية بوسعها تحطيم العقليات المتقوقعة وتحفيز التعاون بين الوكالات وخلق التآزر وزيادة الكفاءة.

14 - وجد الاستعراض أنه مع وجود اتفاق عام على مبدأ أن التعلُّم هو عملية استراتيجية، فإن هذا المبدأ لا يُطبق على نحو دائم. تُوضع الحلول القصيرة الأجل على حساب نُظُم إدارة المواهب الشاملة. هناك حاجة لخلق ثقافة جديدة للتعلُّم وتطوير منظور شامل للتعاون بين الوكالات. يظل استغلال الفرص التي توفرها التقنيات الجديدة عشوائياً وغير متسق، على الرغم من أن التعلم الإلكتروني يمكن اعتباره بمثابة خطوة نحو خلق مؤسسات أكثر مرونة. مع الوضع في الاعتبار أن التعلُّم هو مسؤولية مشتركة، تستدعي الحاجة مزيداً من المشاركة والالتزام من قبل الموظفين أنفسهم، بدلاً من توقع مبادرات من قِبل المؤسسات والمديرين فقط.

15 - لمعالجة هذه الأمور، قدّم التقرير 9 توصيات رسمية و 17 توصية غير رسمية. ومن بين التوصيات التسع، هناك سبع توصيات ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. ست منها موجّهة إلى المديرة التنفيذية (التوصيات 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 7) وواحدة موجّهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية 8).

16 - يُوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه مع إجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن التقرير (A/75/7193/Add.1). يرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتقرير، الذي سيوفر رؤى قيمة على مدار السنوات القادمة. في ما يتعلق بوضع ورصد مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المرتبطة بكفاءة برامج التعلُّم (التوصية 1)، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد وضع واختبار نظرية التغيير من أجل التعلُّم كجزء لا يتجزأ من إدارته التكيفية ودورة البرمجة، وهو أول وكالة في منظومة الأمم المتحدة تقوم بذلك، ومن المقرر إصدارها في عام 2022. وفي ما يتعلق بدمج نتائج التقييم المتعلقة بالتعلُّم في عملية صنع القرار (التوصية 2)، ينظر صندوق الأمم المتحدة للسكان في المسألة على نطاق أوسع، مع التحول نحو الإدارة التكيفية التي تتيح لنُظم إدارة التعلُّم أن تصبح مجرد عنصر واحد من عناصر البنية التحتية التعليمية للمنظمة. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستخدام المنهجي وتنظيم منصات التعلُّم الخارجية (التوصية 3). وكمنظمة ميدانية، يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن دمج خطط تعلُّم الموظفين في تقييمات الأداء (التوصية 4) يجري في نطاق ضيق للغاية، مع ضرورة أن يكون التعلُّم مستمراً وتعاونياً ومتكاملاً بشكل مباشر مع منظومة الإدارة القائمة على النتائج. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان استخدام موارد التعلُّم المفتوحة (التوصية 6) وكذلك الاعتراف بمؤهلات التعلُّم المكتسبة عبر منظومة الأمم المتحدة (التوصية 7). ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إدخال إطار تعلُّم مؤسسي مشترك للأمم المتحدة (التوصية 8).

د - أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية (JIU/REP/2020/3)

17 - وجد الاستعراض أنه منذ عام 1987 واعتماد قرار الجمعية العامة 196/42، كان التقدم المحرز في أماكن العمل المشتركة محدوداً. تشير البيانات الواردة إلى أن 18 في المائة من المباني مشتركة وأن ما يقرب من ثلثي أماكن العمل تقع على المستوى دون الوطني، وأن الغالبية العظمى منها عبارة عن مبانٍ تابعة لكيان واحد. من الثغرات الهامة التي تكشفت في أثناء الاستعراض عدم وجود بيانات يمكن على أساسها إرساء تنبؤات محددة أو التي يوضع على أساسها التخطيط وتُحدد الأولويات.

18 - أحدثت إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تغييرات كبيرة في السعي إلى إيجاد أماكن عمل مشتركة. وشمل ذلك توسيع نطاق المشاركة خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، وتحديد هدف يتمثل في الوصول إلى 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بحلول عام 2021، والتركيز الجديد على المواقع دون الوطنية. ويجد الاستعراض أنه على الرغم من أن الهدف له سمات إيجابية، فإنه يحمل في طياته أيضاً قيوداً كبيرة. اعتبر الاستعراض أن أهداف الأماكن المشتركة ليست واضحة بما فيه الكفاية. وأصبحت التوقعات المتعلقة بالمدخرات المالية يشوبها الغموض. من الضروري أيضاً توضيح كيف يجب أن تؤثر الفوائد مثل تقليل الأثر البيئي والصورة العامة والتعاون البرنامجي على عملية صنع القرار.

19 - هناك عائق مستديم يتمثل في عدم التعامل مع تمويل المباني المشتركة على نحو مرضٍ. ولم تقدّم الجهود المبذولة للوصول إلى الاستثمار الخاص، مثل مخططات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حلولاً فاعلة من حيث التكلفة. علاوة على ذلك، ركزت مناقشة أماكن العمل المشتركة على المستوى القُطري، متجاهلةً بذلك الوجود الإقليمي الهام الذي جرى تطويره. يوجد ضعف في الآليات القيادية وآليات ما بين الوكالات المتعلقة بأماكن العمل المشتركة. وينبغي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إجراء تغييرات من شأنها تعزيز التخطيط والتحليل لفرص أماكن العمل المشتركة على الصعيد العالمي، فضلاً عن توفير دعم مركزي أكثر استباقية لأفرقة الأمم المتحدة القُطرية من خلال دورة حياة أدوار المشاريع المحددة المعني بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، والذي يعد أفضل جهة مجهزة للقيام بذلك.

20 - وخلص الاستعراض أيضاً إلى أن النظر في أماكن العمل المشتركة على أساس كل حالة على حدة لن يعالج، على الأرجح، أوجه القصور الرئيسية في كيفية اقتناء منظومة الأمم المتحدة للمباني وإدارتها عملياً، ولا يمكنه أيضاً معالجة غياب نهج متماسك وشامل للتخطيط واقتناء وإدارة هذه المنشئات. وبدلاً من اتباع نهج مجزأ ومحدد بموقع أو بمنظمة، ينبغي انتهاج نظرة شاملة لحافظة ممتلكات منظومة الأمم المتحدة.

21 - من بين التوصيات الثماني الواردة في التقرير، هناك سبع توصيات ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ إحداها موجّهة إلى المجلس التنفيذي (التوصية 1) وست توصيات أخرى موجّهة إلى المديرة التنفيذية (التوصيات 2 و 3 و 4 و 5 و 7 و 8).

22 - يُوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه مع إجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن التقرير (A/75/730/Add.1). وفي ما يتعلق بتقديم المجلس التنفيذي التوجيهات بشأن الخدمات المشتركة والمطالبة بتقديم تقارير دورية عن النتائج المحققة (التوصية 1)، يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه يزود المجلس بانتظام بهذه المعلومات. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ويساهم بدرجة كبيرة في الجهود المشتركة بين الوكالات الهادفة إلى النهوض بتطوير أماكن العمل المشتركة (التوصية 2). وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن 72 في المائة من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان موجودة بالفعل في أماكن عمل مشتركة. كما يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة النظر في استهداف 50 في المائة لأماكن العمل المشتركة (التوصية 4)، مع العلم بأن ذلك يتطلب استثمار موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان المخصصة في هذه العملية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان صياغة احتياجات التمويل المالي لأماكن العمل المشتركة، ويعمل على هذا الجهد كجهة رائدة داخل فريق العمل المعني بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق. وعلاوة على ذلك، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الجهود المبذولة للتعلُّم من الشراكات السابقة بين القطاعين العام والخاص، مع التحذير من التكلفة الإضافية لآلية تُدار بطريقة مركزية (التوصية 5). ويرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن اتباع نهج موحد لإدارة العقارات على المستوى الميداني سيحرر قدرة الموظفين الميدانيين ويساعدهم على التركيز على مجالات أخرى من إدارة العمليات (التوصية 7). وفي هذا الصدد، وقّع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقاً طويل الأجل لخدمات الوساطة العالمية المتاحة أيضاً للكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوضيح دور وسلطة فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بأماكن العمل المشتركة وخدمات المرافق، فضلاً عن زيادة الدعم التقني المقدم من مكتب التنسيق الإنمائي، والذي من شأنه أن يكمل الجهود الإضافية المبذولة من جانب المؤسسات المشاركة في فريق العمل (التوصية 8).

هـ - إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5).

23 - تمتد جذور إدارة المخاطر المؤسسية داخل القطاع الخاص فضلاً عن قيمتها الكبيرة في كافة القطاعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتتعرض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمخاطر متعددة في أثناء تنفيذ ولاياتها - بدءاً من الغش والفساد ومخاطر السمعة والجرائم الإلكترونية، وانتهاءً بالمخاطر ذات الطبيعة السياسية، وكذلك الكوارث الطبيعية وما هو من صنع الإنسان. وقد أيّدت الجمعية العامة، في قرارها 245/61، اعتماد إدارة المخاطر المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الحوكمة والرقابة.

24 - تُعدّ إدارة المخاطر المؤسسية بمثابة إجراء يمتد على مستوى المنظمة يرمي إلى تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ورصد المخاطر بشكل منظم ومتكامل ومنهجي بغية تحقيق الأهداف التنظيمية. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بإدارة حالة عدم اليقين ويمكن أن يشمل كلاً من التهديدات والفرص المتاحة.

25 - تمثل الهدف الرئيسي من الاستعراض في إخطار الهيئات التشريعية/الإدارية والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير (JIU/REP/2010/4)، وبيان مدى تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية واستخدامها وإدماجها في جميع المؤسسات المشاركة البالغ عددها 28 مؤسسة، وسعى التقرير كذلك إلى تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتوجيه المبادرات الجارية والمستقبلية.

26 - اقترح الاستعراض 10 معايير مرجعية مُحدَثة وقيّم التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بناءً على هذه المعايير. ويتضمن التقرير أربع توصيات رسمية، جميعها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ اثنتان موجهتان إلى المديرة التنفيذية (التوصيتان 2 و 3) واثنتان موجهتان إلى المجلس التنفيذي (التوصيتان 1 و 4). بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير 21 توصية غير رسمية تهدف إلى تعزيز الإدارة الفاعلة والمتكاملة للمخاطر المؤسسية بغية اتخاذ قرارات أكثر استباقية تستند إلى مزيد من المعرفة والحوكمة الجيدة.

27 - يُوائم صندوق الأمم المتحدة للسكان نفسه مع ردّ مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن التقرير (A/75/718/Add.1). تختص الهيئات التشريعية/الإدارية باتخاذ القرار بشأن جدول أعمالها، مع مراعاة تضارب الأولويات والوقت المحدود. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس، حسب الحاجة، (التوصية 1). ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إجراء استعراض شامل لتنفيذه لإدارة المخاطر المؤسسية مقارنة بالمعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة (التوصية 2)، وتقديم تقرير عن نتائجه قُبيل نهاية عام 2022 (التوصية 4)، مع ملاحظة إجراء استعراض مماثل من جانب مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، وهو قيد التنفيذ بالفعل. شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بفاعلية في فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر والتابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى (التوصية 3) وسيواصل المشاركة في منتدى إدارة المخاطر التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المشكّلة حديثاً.

و - تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)

28 - تمثل الهدف الرئيسي من هذا الاستعراض في إخطار الهيئات التشريعية والإدارية والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتقدم المحرز في تعدد اللغات منذ الاستعراض الأخير

(JIU/REP/2011/4). تفحَّص الاستعراض الاستراتيجيات والسياسات والممارسات والآليات المعمول بها؛ وحوافز الموظفين الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعددية اللغوية؛ مع إلقاء الضوء على فرص تحسين استخدام الموارد الخارجية والشراكات وكذلك التقنيات اللغوية.

29 - تشكّل التعددية اللغوية أحد الأصول وهي بمثابة الالتزام المشترك لجميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. لا تقتصر الأهمية البالغة لتعدد اللغات على إدارة المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل تكمن أهميتها أيضاً في الوصول إلى المستفيدين من ولايتها والتواصل مع شعوب الدول الأعضاء بهذه المؤسسات.

30 - تتمثل أبرز نتائج الاستعراض في أنه، مقارنةً بما كان عليه الوضع في عام 2011، لا يوجد لدى معظم المؤسسات المشاركة إطار عمل استراتيجي من شأنه أن ينظم ويقدم توجيهات بشأن الاستخدام العام المنصف للغات وتنفيذ التعددية اللغوية داخل تلك المؤسسات. علاوةً على ذلك، أكد الاستعراض مجدداً عدم وجود نهج متماسك لتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، بدءاً من عدم وجود تعريف موحد لمصطلحي "اللغة الرسمية" و "لغة العمل"، وانتهاءً بعدم وجود نهج على نطاق المنظومة خاص بهذا الأمر.

31 - مع بقاء عقد واحد فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، من المهم أن تتواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بلغات الشعوب على أرض الواقع، بما في ذلك اللغات المحلية، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ينبغي أن يتمتع موظفو منظومة الأمم المتحدة بالكفاءة اللغوية وأن يتقنوا أكثر من لغة من اللغات الرسمية ولغات العمل داخل مؤسستهم، بما يعكس الطابع العالمي لميثاق الأمم المتحدة.

32 - قدّم الاستعراض سبع توصيات رسمية، ست منها ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثلاث منها موجّهة إلى المديرة التنفيذية (التوصيات 3 و 5 و 6) وثلاث توصيات موجّهة إلى المجلس التنفيذي (التوصيات 1 و 2 و 4)، تُكملها ست توصيات غير رسمية.

33 - ومع دعم معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة جزئياً أو كلياً، يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من الأفضل دمج التعددية اللغوية كجزء لا يتجزأ من إدارة المواهب والتنوع والتعامل معها بطريقة شاملة لتحقيق نتائج فاعلة على أرض الواقع، بدلاً من كونه برنامجاً منفصلاً قائماً بذاته (التوصية 1) أو إدخال سياسات منفصلة (التوصية 4). بينما يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيمة وأهمية وجود موظف كبير معني بتنسيق خطط العمل ذات الصلة بتنفيذ تعدد اللغات (التوصية 2)، ينبغي النظر أولاً في الحيز المالي لمؤسسة ما وحاجتها إلى موارد لغوية مخصصة. وبينما يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً بأهمية خدمات الترجمة التحريرية والشفوية الجيدة والتي ينبغي أن تكون فاعلة من حيث التكلفة، فإن وجود مثل هذه الخدمات داخلياً (التوصية 3) لا يعدو كونه أحد النماذج الممكنة؛ وهناك بعض الخيارات الأخرى التي تشمل الاستعانة بمهارات الموظفين الخاصة، واستغلال الاتفاقات الطويلة الأجل مع مؤسسات الأمم المتحدة الأكبر التي تتمتع بوجود هذه الخدمات بداخلها، أو الاستعانة بمصادر خارجية. يرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع نهج شامل ومنسق على نطاق المنظومة إزاء تعدد اللغات (التوصية 6)، بما في ذلك وضع إطار لغوي مشترك لمنظومة الأمم المتحدة للغات الرسمية الست للأمم المتحدة (التوصية 5)، وذلك بغية تحقيق مزيد من التوجيه لتحديد أولويات التدريب اللغوي والتقييمات. يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان مجدداً على ضرورة النظر إلى تعدد اللغات في السياق الأوسع لتحقيق النتائج و "عدم ترك أي كيان يتخلف عن الركب".

ثالثا - المرحلة التي بلغها تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة

34 - وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 258/60، الذي طالب من خلاله وحدة التفتيش المشتركة مواصلة ترسيخ الحوار مع المؤسسات المشاركة، لتعزيز تنفيذ توصياتها، طلبت الوحدة معلومات بشأن المتابعة المتعلقة بتنفيذ توصياتها. من بين جميع التوصيات الصادرة بين عامي 2012 و 2019[2]، قُبلت 205 توصية (73 في المائة)؛ وهناك 30 توصية (11 في المائة) إما أنها لم تُقبل أو غير ذات صلة؛ بينما لا تزال 46 توصية (16 في المائة) قيد النظر. ومن بين التوصيات التي قُبلت، هناك 141 توصية (69 في المائة) قد نُفّذت و 64 توصية (31 في المائة) قيد التنفيذ أو رهن البدء بتنفيذها.

35 - يوفّر المرفقان 2 و 3 من التقرير الحالي تحديثاً بمرحلة تنفيذ معظم التوصيات الأخيرة الصادرة، (بين عامي 2018 و 2020).

36 - من بين 36 توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في التقارير المؤرخة عام 2018 ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (طالع المرفق 2)، هناك تسع توصيات (25 في المائة) قيد النظر، ورُفِضت توصيتان (6 في المائة)، بينما نُفّذت 12 توصية (33 في المائة) في حين أن هناك 13 توصية (36 في المائة) جارٍ تنفيذها أو لا تزال رهن البدء بتنفيذها[3].

37 - على نحو مماثل، من بين التوصيات الـ 38 ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان الصادرة في التقارير المؤرخة عام 2019 (انظر المرفق 3)[4]، هناك 19 توصية (50 في المائة) قيد النظر، ولم تُقبَل توصيتان (5 في المائة)، بينما نُفّذت ست توصيات (16 في المائة) وهناك 11 توصية (29 في المائة) جارٍ تنفيذها أو رهن البدء بتنفيذها.

38 - تحتوي التقارير الستة الصادرة في عام 2020 والتي جرى استلامها قبل الموعد النهائي للانتهاء من هذا التقرير[5] على 31 توصية ذات صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، 13 منها موجّهة إلى المجلس التنفيذي. وسيجري تحديث حالتها بمجرد توفرها وتحميلها على نظام المتابعة الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة.

39 - يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في نظام المتابعة الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة المتاح للدول الأعضاء.

40 - يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة تنفيذ التوصيات المتبقية ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبمواصلة مساهمته في مختلف المبادرات التي تطرحها وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل.

---

(2) لم يجرِ تحميل التقارير الصادرة في عام 2020 بعد في نظام التتبع على شبكة الإنترنت لوحدة التفتيش المشتركة وقت صياغة هذا التقرير.

(3) جرى استرداد البيانات في أوائل شباط/فبراير 2021.

(4) سواء جرى النظر فيها من قِبل المجلس التنفيذي في 2020 أو 2021.

(5) استُلِم التقريران JIU/REP/2020/7 و JIU/REP/2020/8 بعد انقضاء الأجل المحدد لإعداد هذا التقرير (انظر أيضاً الحاشية السفلية 1).

المرفق 1

ملخص التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية المُدرجة في هذا التقرير وذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رمز التقرير	اسم التقرير	مجموع التوصيات	التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	عدد التوصيات الموجّهة إلى المجلس التنفيذي
JIU/REP/2019/9	استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدّمي الخدمات التجاريين.	7	7	1
JIU/REP/2020/1	استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق.	10	7	6
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب.	9	7	1
JIU/REP/2020/3	أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية.	8	7	1
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	4	4	2
JIU/REP/2020/6	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	7	6	3
المجموع في التقرير المقدَّم إلى المجلس التنفيذي لعام 2020		**45**	**38**	**14**

لا يتعلق تقرير وحدة التفتيش المشتركة التالي المؤرخ عام 2020 بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2020/4 – استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التالية المؤرخة عام 2020 لم تُستلَم قبل الموعد النهائي لتقديم هذا التقرير وسوف تُقدَّم في عام 2022.

JIU/REP/2020/7 – تطبيق تقنية الكتل المتسلسلة في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة استعداد

JIU/REP/2020/8 – استعراض تعميم الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

المرفق 2

المرحلة التي بلغها تنفيذ صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان لتوصـــيات وحدة التفتيش المشتركة من تقارير عام 2019، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021

رمز التقرير	عنوان التقرير	مجموع التوصيات	التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	*عدد التوصيات الموجّهة إلى الهيئات الإدارية*	المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان			
					غير مقبولة	قيد النظر	التوصيات المنفذة	قيد التنفيذ
JIU/REP/2019/2	استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	5	4	1	0	3	0	1
JIU/REP/2019/3	استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030	3	3	1	0	3	0	0
JIU/REP/2019/4	استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6	6	1	0	3	1	2
JIU/REP/2019/5	إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	5	4	1	0	1	0	3
JIU/REP/2019/6	استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة	7	7	7	0	1	4	2
JIU/REP/2019/8	استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	10	7	0	1	4	1	1
JIU/REP/2019/9	استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدّمي الخدمات التجاريين.	7	7	1	1	4	0	2
المجموع بالنسبة إلى تقرير المجلس التنفيذي لعام 2019		**43**	**38**	**12**	**2**	**19**	**6**	**11**

إنّ تقارير وحدة التفتيش المشتركة التالية المؤرخة عام 2019 لا صلة لها بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

JIU/REP/2019/1 – استعراض شعبة التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي

JIU/REP/2019/7 – استعراض شعبة التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

المرفق 3

المرحلة التي بلغها تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من تقارير عام 2018، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021

رمز التقرير	اسم التقرير	مجموع التوصيات	التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان	*عدد التوصيات الموجّهة إلى الهيئات الإدارية*	المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات ذات الصلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان			
					غير مقبولة	قيد النظر	التوصيات المنفّذة	قيد التنفيذ
JIU/REP/2018/1	استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة	7	5	1	0	0	4	1
JIU/REP/2018/4	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلّغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	11	8	1	2	0	6	0
JIU/REP/2018/5	فُرص تحسين الكفاءة والفاعليّة في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون بين الوكالات	10	6	1	0	0	0	6
JIU/REP/2018/6	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها	10	10	1	0	8	0	2
JIU/REP/2018/7	تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المُستدامة لعام 2030	12	7	1	0	1	2	4
المجموع في التقرير لعام 2018		**50**	**36**	**5**	**2**	**9**	**12**	**13**

تقارير وحدة التفتيش المشتركة التالية المؤرخة عام 2018 إما أنها ليست موجّهة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أو ليست ذات صلة به:

JIU/REP/2018/2 – تقرير مرحلي بشأن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

JIU/REP/2018/3 – استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المرفق 4

استعراض التوصيات ذات الصلة بوحدة التفتيش المشتركة لينظر فيها المجلس التنفيذي لعام 2021

التوصيات	تعليقات الإدارة
JIU/REP/2019/9 – استعراض الممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمصادر خارجية من خارج المنظومة من مقدِّمي الخدمات التجاريين	
#2 ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى رؤسائها التنفيذيين أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، أن تتضمن التقارير السنوية عن المشتريات فرعاً عن النفقات على الخدمات التي يورِّدها مقدِّمو الخدمات التجاريون.	يحيط صندوق الأمم المتحدة للسكان علماً بأنّ الإنفاق على خدمات الأمم المتحدة قد جرى الإبلاغ به بالفعل باعتباره عملية موحدة مشتركة ينسقها كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة.
JIU/REP/2020/1 – استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز ودعم وظيفة التحقيق	
#1 ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تُدرج في مواثيقها المتعلقة بالرقابة الداخلية بنداً بإجراء تنقيحٍ دوري للمواثيق، وعند الضرورة، تحديثٍ لها، وشرطاً بإقرارها من الهيئات التشريعية. وينبغي تقديم المواثيق المحدَّثة إلى الهيئات التشريعية لإقرارها. ينبغي تقديم المواثيق المحدثة للمصادقة عليها واعتمادها من قِبل الهيئات التشريعية بحلول نهاية عام 2021.	يُفحص ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق ويُحدَث بانتظام، حسب الضرورة، بعد استعراضه من قِبل اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفقاً لسياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس، جرى تفويض الموافقة على ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتبادل الميثاق للعلم والاطلاع مع المجلس.
#5 ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تُضمِّن مواثيقها المتعلقة بالرقابة بحلول نهاية عام 2021 أحكاماً تحقق ما يلي: (أ) تجعل تعيين رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية الخاصة بها وفصلهم أو عزلهم خاضعاً للتشاور مع الهيئات التشريعية وموافقتها؛ (ب) تضع حدوداً قصوى على مدة ولاية رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية، تتراوح بين خمس وسبع سنوات، على أن يُفضّل جعل الفترة غير قابلة للتجديد، مع فرض قيد على إعادة تعيينهم داخل المؤسسة نفسها؛ (ج) تتيح وصول رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية بها دون قيود إلى الهيئات التشريعية، وإلى لجان مراجعة الحسابات والرقابة الخاصة بكل منها.	بخصوص البند (أ): يتطلب هذا الأمر تعديل سياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. يلحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن سياسة الرقابة تنص بالفعل على إشراك اللجنة الاستشارية للرقابة (وتُعرف سابقاً باللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات) في اختيار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، وعزله عن العمل وتقييم أدائه. بخصوص البند (ب): يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على قيود ما بعد التوظيف المعمول بها بالفعل. يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن حدود الولاية الحالية المنصوص عليها في سياسة الرقابة التي وافق عليها المجلس (خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة) مجدية، وذلك باعتبار تعقيدات مؤسسات اليوم في وقت التغيير والإصلاحات، مع منح فرصة لإعادة النظر في الوضع بعد خمس سنوات. بخصوص البند (ج): جرى تطبيق هذا بالفعل وفقاً لسياسة الرقابة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
#6 ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب من المؤسسات تحديث اختصاصات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة بحلول نهاية عام 2021 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً ملائمة تحقق ما يلي: (أ) تستعرض استقلال وولاية مكتب الرقابة الداخلية/وظيفة التحقيق؛ (ب) تستعرض متطلباتها من الميزانية وملاك الموظفين؛ (ج) تستعرض أداءها العام؛ (د) وتصدر التوصيات ذات الصلة.	يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان وينظر في ما جرى تنفيذه بالفعل من خلال دور اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف.

#8 ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب من المؤسسات أن ترسي بحلول نهاية عام 2021 إجراءات رسمية لتناول ادعاءات سوء السلوك الموجهة ضد رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية الخاصة بها وموظفيها، تلافياً لحالات تضارب المصالح.	يحدد ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق أصلاً الإجراءات المطبقة على مدير وموظفي المكتب، حيث يُرفع تقرير بهذه الادعاءات إلى المديرة التنفيذية، التي تأخذ المشورة من رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف.
#9 ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أن تطلب تضمين التقارير السنوية، حول أنشطة الرقابة الداخلية التي تعدها مؤسسات كل منها، معلومات عن كل من الشكاوى والتحقيقات، بما في ذلك تفاصيل عن عدد الشكاوى والتحقيقات ونوعها وطبيعتها والاتجاهات في هذا الشأن.	يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المجلس التنفيذي في إحاطته الإعلامية غير الرسمية معلومات مفصلة عن الادعاءات الواردة والتحقيقات المنتهية في أي سنة معينة.
#10 ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض مدى كفاية الموارد وملاك الموظفين لوظيفة التحقيق، مع وضع توصيات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة في الاعتبار، حال توافرها.	بالنظر إلى المواعيد النهائية لتقديم وثائق المجلس، فإنّ اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف تعلّق على الميزانية التي قدمها مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا تتناول تعليقاتها المخصصات التي أدرجتها الإدارة في الميزانية المقدمة إلى المجلس.
JIU/REP/2020/2 – السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب	
#8 ينبغي أن توافق مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2023، على إطار مشترك للتعلُّم المؤسسي في الأمم المتحدة، يتم الاتفاق عليه من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، ويتضمن مجموعة من المبادئ وخطة عمل للتنفيذ التدريجي.	يؤيد صندوق الأمم المتحدة للسكان التوصية وسيعمل على تنفيذها على النحو الذي قرره المجلس التنفيذي.
JIU/REP/2020/3 – أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية	
#1 ينبغي أن تقدم مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل بعد إلى الرؤساء التنفيذيين، بحلول نهاية عام 2021، توجيهاً بشأن معايير مشاركة مؤسساتهم في أماكن العمل المشتركة، وأن تطلب تقديم تقارير دورية عن النتائج المحققة.	يحيط صندوق الأمم المتحدة للسكان علماً بأنّه يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي بشأن هذه الأمور، ويعتبر أن التوصية قد نُفِّذت بالفعل.
JIU/REP/2020/5 – إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	
#1 لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها الرقابية، ينبغي لها أن تدرج إدارة المخاطر المؤسسية في اجتماعاتها، سنوياً على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقاً لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها.	يُعنى المجلس التنفيذي باتخاذ قرار بشأن جدول أعماله، مع مراعاة الأولويات المتنافسة والوقت المحدود.
#4 بحلول نهاية عام 2022، ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية/الإدارية للمنظمات المشاركة إلى الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا تقريراً عن نتائج استعراض شامل لتنفيذ المنظمة لإدارة المخاطر المؤسسية قياساً بالمعايير المرجعية 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبين في هذا التقرير.	يجري بالفعل تنفيذ الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق.

JIU/REP/2020/6 – تعدُّد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	
#1 ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يقم بعدُ بإعداد إطار للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات، أن يقوم بذلك، وأن يُشفِعه بمبادئ توجيهية إدارية وتشغيلية لأغراض إنفاذه، وأن يعرضه بحلول نهاية عام 2022 بغية اعتماده.	يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من الأفضل دمج التعددية اللغوية كجزء لا يتجزأ من إدارة المواهب والتنوع والتعامل معها بطريقة شاملة لتحقيق نتائج فاعلة على أرض الواقع.
#2 ينبغي للهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها أن تطلب، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يعيّن بعدُ مسؤولاً كبيراً منسّقاً أو جهة تنسيق لشؤون تعدد اللغات، أن يفعل ذلك بحلول نهاية عام 2022، يُعهَد إليه بمهمة تنسيق تنفيذ إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق مؤسسته، مع تحديد واضح للمسؤوليات المسندة والسلط المفوضة.	بينما يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيمة وأهمية وجود أحد كبار الموظفين المعني بتنسيق خطط عمل التنفيذ بشأن تعدد اللغات، ينبغي النظر أولاً في الحيز المالي المتاح لمؤسسة ما وحاجتها إلى موارد لغوية مخصصة.
#4 ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يقم بعدُ بذلك، أن يطرح، بحلول نهاية عام 2022، سياسات تعلُّم تشجع على التعلُّم المستمر وتحسين المهارات اللغوية لموظفي مؤسسته في لغاتها الرسمية وكذلك في لغات أخرى، حسب الاقتضاء، مع رصد ما يكفي من التمويل لذلك الغرض.	يرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من الأفضل دمج التعددية اللغوية كجزء لا يتجزأ من إدارة المواهب والتنوع والتعامل معها بطريقة شاملة لتحقيق نتائج فاعلة على أرض الواقع.

المرفق 5

برنامج عمل وحدة التفتيش المشـــتركة لعام 2021 ذو الصـــلة بصـــندوق الأمم المتحدة للسكان

1 - بعد إجراء مشـاورات وتقديم مقترحات على نطاق المنظومة، حددت وحدة التفتيش المشـتركة سـبعة مواضيع جديدة في برنامج عملها لعام 2021 مرفوعة إلى الجمعية العامة مع تقريرها لعام 2020.

2 - إجمالاً، هناك خمسة مواضيع على نطاق المنظومة تحظى باهتمام صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه، وستحظى بالدعم بفاعلية.

البند	العنوان	النوع
.1	اسـتعراض السـياسـات والتدابير والآليات والممارسـات لمنع ومعالجة العنصـرية والتمييز العنصري في منظومة الأمم المتحدة (أ457)	على نطاق المنظومة
.2	سـياسـات وممارسـات اسـتمرارية تصـريف الأعمال في مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة (أ458)	على نطاق المنظومة
.3	استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ459)	على نطاق المنظومة
.4	اســـتعراض آليات اســـتئناف المرحلة التمهيدية الداخلية المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ460)	على نطاق المنظومة
.5	استعراض أُطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (أ462)	على نطاق المنظومة